



اسم المقال: نموذج محاسبي مقترن للتبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة

اسم الكاتب: أ.د. علي سليمان النعامي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3086>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:50 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



نموذج محاسبي مقترن للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة

الدكتور على سليمان النعامي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعدة
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة الازهر بغزة - فلسطين

المستخلص

تسعى دول العالم التي تهدف إلى الحفاظ على اقتصادها الوطني لتقليل قدر الامكانيات من تعثر الشركات المساهمة ظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم النسب المالية بوصفها مدخلات لبعض النماذج الإحصائية التي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي سواء الفردية أو المتعددة لإمكانية قياس التعثر المالي . وتمثل مشكلة البحث في قصور الفكر المحاسبي الحالي عن تقديم مدخل متكامل لقياس والتنبؤ بالتعثر في الشركات ، وتبين أهمية البحث من أنه محاولة نظرية مستجدة لبناء مدخل محاسبي لقياس التعثر في الشركات المساهمة والتنبؤ به بناءً على فروض ومبادئ ومفاهيم علمية، ويرتكز البحث على فرضية أساسية هي أنه يلتجد في الفكر المحاسبي مدخل متكامل لقياس التعثر والتنبؤ به . وقد توصل البحث إلى استنتاجات أهمها أن التعثر يعكس انعدام التوازن بين مجموعات القوائم المالية وبعضها البعض، وأنه لا تتضمن معايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن التعثر أو إمكانية قياسه أو التنبؤ بحدوثه، وأنه توفر المؤشرات المحاسبية دليلاً موضوعياً متكاملاً لتعثر الشركات ، وأن هناك ضرورة لوجود مدخل محاسبي متكامل لقياس التعثر والتنبؤ به والإفصاح عنه ليحقق الموضوعية والتكامل والبعد الزمني.

Suggested Accounting Model for Predicting the Non-Performing in the Public Corporation

Ali S. Al-Naami, PhD
Assistant Professor-Accounting and Auditing
Al-Azhar University
Gaza- Palestine

ABSTRACT

Most countries in the world are trying to sustain their economies and avoiding the non-performing phenomena. As such many studies in this respect are issued using financial ratios as an input used for performing statistical models which are depending on Discriminant technique to measure the non- performing.

Research problem deals with the back-wardens of present accounting thought toward an integrated approach for predicting and measuring the non-performing and change in the corporations. This is considered as research objective as well. The research has determined general hypothesis based upon the above considerations. Evidence is concluded that most corporations and Firms suffered from financial statements trouble across firms and within firm. Moreover, there are no international accounting norms existence in those corporations, such as declaring for non-performing issues and the lack of its measurement and prediction. In addition to the absence of objective evidence for non-performing in Firms. Therefore, the non-performing prediction and measurement should be existed in all Firms.

مقدمة

تسعى دول العالم التي تهدف إلى الحفاظ على اقتصادها الوطني التقليل قدر الامكان من تعثر الشركات المساهمة . وظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم النسب المالية بوصفها مدخلات لبعض النماذج الإحصائية والتي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي سواء الفردية أو المتعددة لإمكانية قياس التعثر المالي التي من أهمها إنمودج "النمان" فضلاً عن نماذج تتبعية أخرى يتم تطبيقها على قطاع كامل دون النظر إلى ذاتية الشركة مما حد من موضوعيتها ومصادقتها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في قصور الفكر المحاسبي الحالي عن تقديم مدخل متكمال لقياس وتلبيه بالتغيير في الشركات ، وعدم استجابته للتغيرات المؤثرة في المجتمعات إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً، مما يقلل من مصداقية المعلومات التي تقدمها المحاسبة للمستخدمين في مجال تعثر الشركات وإصلاح هيكلها ونموها ، ولم يقدم الفكر المحاسبي إطاراً علمياً في القياس والتتبؤ بالتعثر .

هدف البحث

يهدف البحث أساساً إلى بناء مدخل محاسبي متكمال لقياس التعثر والتتبؤ به باستخدام تحليل الانحدار المتعلق بالمعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية الأساسية ، ويمكن تقسيم الهدف الأساسي إلى أهداف فرعية هي :

١. المنظور المحاسبي لتعثر الشركات .
٢. بناء إطار لقياس التعثر والتتبؤ به .
٣. استخدام النماذج الوصفية والكمية لقياس التعثر والتتبؤ به .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أنه محاولة نظرية مستجدة لبناء مدخل محاسبي لقياس التعثر في الشركات المساهمة والتتبؤ به استناداً على فروض ومبادئ ومفاهيم علمية، واقتراح ملحوظتين الأول وصفي والثاني كمي ، لتمكن المحاسب من القياس والتتبؤ بالتعثر في شركات المساهمة في وقت مبكر ، مما يزيد من كفاءة وفعالية

المهنة لدى مستخدمي القوائم المالية وزيادة الصلة بين الفكر المحاسبي والوضع الإقتصادي بوصفه أدلة لخدمة المجتمع، ومحاولة تجديد الفكر المحاسبي لقضايا محاسبية سابقة اختلفت وجهة النظر المعاصرة في واقعها.

فروض البحث

يرتكز البحث على ثلاثة فرضيات رئيسية في ضوء المشكلة والأهمية والهدف ويتم اختبارها وهي :

١. لا يوجد في الفكر المحاسبي مدخلًا متكاملًا لقياس التغير والتنبؤ به .
٢. إن القوائم المالية الأساسية لشركة المساهمة بعد تطويرها وفقاً للنموذج الوصفي الذي يقوم على إعداد القوائم المالية الأساسية بالنسب والأرقام معاً لمدة ثلاثة سنوات متتالية يمكن أن تكون أدلة صالحة للفحص عن التغير والتنبؤ به .
٣. إن للنموذج المحاسبي المقترن لقياس التغير والتنبؤ به باستخدام تحليل الانحدار المتعدد يحدد أيًا من المؤشرات المحاسبية أقدر على قياس التغير والتنبؤ به باستخدام تحليل الحساسية، والتخصيص، والدقة، مما يزيد من فعالية وكفاءة الأرقام المحاسبية بوصفها أدلة لقياس التغير والتنبؤ به

حدود البحث

في ضوء مشكلة البحث و的目的 وأهميته وفروضه فإن حدود البحث تكون تتأثر بالأتي:

١. تقتصر دراسة وتحليل أسباب التغير على الناحية المحاسبية فقط.
٢. استخدام تحليل الانحدار المتعدد .

خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث و的目的 وأهميته وفروضه وحدوده ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: المنظور المحاسبي لقياس والتنبؤ بالتغير الشركات .

المبحث الثاني: عناصر الانموذج المحاسبي المقترن لقياس والتنبؤ بتنوع الشركات.

المبحث الثالث: النماذج المقترنة لقياس والتنبؤ بالتغير في شركات المساهمة .

المنظور المحاسبي لقياس والتنبؤ بتنوع الشركات

نجد مشكلة قياس التغير والتنبؤ به في شركات المساهمة أحدى المشاكل الهامة التي تواجه المحاسبة أن حلها يتطلب وضع إطار فكري لها، ثم محاولة حلها باستخدام الإنموذج الوصفي أو الكمي المناسب .
ولقد قدم الفكر المحاسبي مداخل لقياس التغير والتنبؤ به في الشركات

المساهمة إلا أنها كانت غير متكاملة، وعلى ذلك يقسم هذا البحث إلى :

أولاً - إطار التعثر لشركات المساهمة

يقصد بهذا الإطار تصور الباحث عن مفهوم التعثر وأسبابه وانعكاساته من واقع الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر .

١. مفهوم تعثر الشركات

تتعدد المفاهيم المستخرفة في وصف وتشخيص ظاهرة الشركات المتتعثرة، ومن هذه المفاهيم ، إن إفلاس المشروعات يعني عدم توافر السيولة او التصفيفية لصالح دائني المشروع او الفشل المالي، (نوفل، ١٩٨٩١، ٤٠٠)، وظهرت اتجاهات مختلفة لبيان المقصود بالتعثر المالي من أهمها :

- أ.قتصر حالات التعثر على حدوث الإفلاس بمعناه القانوني وفي هذا الاتجاه يعد التعثر مرادفا للإفلاس (Gorden, 1971, 348)
- ب. ينظر التعثر على أنه الحالة التي يتتأكد فيها وجود احتمال كبير في عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد أقساط الديون وفوائدها . (Humphreye 1993, 395-411)

ت. يرى أن التعثر يرتبط بعدة ظواهر مثل عدم القدرة على سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة أو عدم القدرة على سداد السندات أو فوائدها أو عدم القدرة على سدادها حسابات البنوك . (James, 1987,595)

ث. يقتصر التعثر على واحد من المظاهر الآتية (Jenny Fcolin, 1991,603) :

– ربط التعثر بتحقيق خسائر متتالية أيًا كان حجم تلك الخسائر .

– ربط التعثر بتحقيق خسائر تعادل نصف رأس المال .

- ربط التعثر بنقص أو انعدام السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالديون في مواعيدها، وهو ما يطلق عليه الانحسار المالي .

ج.ـ التعثر في المفهوم الاقتصادي يعني عدم كفاية دخل المشروع لتغطية نفقاته أو نقص معدل العائد على الاستثمارات و (بتكلفتها النقدية) عن تكفة رأس المال أو عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته على الرغم من زيادة أصوله في مجموعها على التزامته في مجلتها (Jim F Stuart, 1998,165-177)

ح. يجب التفرق بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية وعليه يعني التعثر أحدي الحالتين أو كليهما :

(Jaseph F Roberty, 1986,555)

- نقص عوائد الأسهم أو توقفها.

- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد أمرين أو كليهما :

- التوقف عن سداد الالتزامات كليا.

- الإفلاس وتوقف النشاط.

من التعريفات السابقة يتضح أن الاتجاهات تتقسم إلى مجموعتين هما :
المجموعة الجزئية للتعثر، اذ تركز على بعد واحد من أبعاد التعثر.
المجموعة الكاملة للتعثر وهي ترتكز على مفهوم التعثر بمعنى الشامل أو الكامل.
ويرجح الباحث المفهوم الشامل للتعثر الذي يقصد به تو افر دلالة أو بعد يتعلق
بظاهره اختلال هيكلة سواء كانت مالية أو إقتصادية أو إدارية أم تسويقية وتعكسه
القواعد المالية للشركة المتعثرة.

٢. أسباب تعثر الشركات

يمكن تصنيف أسباب تعثر الشركات المساهمة إلى أسباب مباشرة وأسباب
غير مباشرة : (كامل، ١٩٨٦ ، ٢٧٣ - ٢٧٧)

١. أسباب مباشرة

وهي التي تسهم بصورة مباشرة في تعثر الشركات ومن هذه الأسباب ما
يأتي :

أ. أسباب إدارية : اذ ان الأسباب الإدارية تعد عاملًا مشتركاً في معظم الشركات
المتعثرة، سواء في مجال الإدارة العليا او في مجال الواقع القيادي والتنفيذي ،
او السياسة الإدارية العامة المطبقة في قطاعات الشركة كافة.

ب. أسباب مالية : وهي تعبّر عن وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركات الذي قد
يرجع إلى عدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات الاستثمارية، وعدم كفاية
الفوائض المالية التي تتبقي للشركات بعد التوزيعات للقيام بتمويل التو سعات
الرأسمالية الازمة لنشاطها ، وعدم كفاية مخصصات الإهلاك لأهلاك الأصول
الرأسمالية، وضعف السيولة لدى الشركات واستخدام الائتمان في اغراض غير
الإنتاج وعدم القدرة على شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال.

ت. أسباب تسويقية تواجه الشركات صعوبات في تسويق منتجاتها مما يؤدي
إلى تراكم المخزون .

ث. سوء جودة الإنتاج : اذ إن ظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة
قواعد التوحيد لقياس واختبارات الجودة يؤدي إلى ركود المبيعات وترامك
المخزون من الإنتاج تام الصنع .

٢. الأسباب غير المباشرة

وهي تسهم بصورة غير مباشرة في تعثر الشركات ومن هذه الأسباب ما
يأتي :

الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي : لاسيما
أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة ، فينتج عنه
تحميل تكاليف الإنتاج بأعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند إعداد
الدراسات الخاصة بتكليف الإنتاج وتسعير المنتج النهائي مما يؤدي لانخفاض
معدلات الربحية أو زيادة الخسائر.

بالنقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها : التي أدت إلى تصاعد قيمة

مديونيات العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى إضلال غير قابل للتصوير في هيكلها التمويلي .
تتغير المستمر في قرارات الحاكمة للنشاط الإقتصادي: وتعارضها في أحياناً كثيرة خلال السنوات الماضية وذلك يؤثر على الأداء الإقتصادي للشركات من حيث إشاعة عدم الثقة وشيوخ حالة عدم الاستقرار.
يرى الباحث أنه يجب على إدارة الشركة أن تحافظ وتأخذ حذراً بتكون مخصصات تباهيات في القوائم المالية لمواجهة أية ظروف طارئة غير متوقعة ، حتى لا تدخل في دائرة التعثر، إذ إن السياسة الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية الرشيدة في ظل محيط الأعمال داخلياً وخارجياً تقى هذه الشركات التعثر، والفكر المحاسبي هو أداة المحاسب لتتمكن إدارة الشركة من الحد من التعثر أو القضاء عليه نهائياً .

ثانياً - تقييم دلالة القوائم المالية بوصفها للافصاح عن التعثر والتذبذب في الفكر المحاسبي الحالي
يتبلور العمل المحاسبي في مخرجات القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتعلقة بها، وهذه المخرجات إذا ما أحسن العناية بها من قبل المحاسب فإنها تمثل أدلة لنقرير التعثر والشركات (الحناوي، ١٩٩٢، ١٠٧)
وتعتمد الشركات على عدة مداخل في اكتشاف التعثر بأبعاده المختلفة .

١. مدخل التوازن المحاسبي للافصاح عن التعثر
يقوم هذا المدخل على فكرة التوازنات المحاسبية القائمة بـ بين طرفي المعادلات التي تحكم هذه التوازنات وهي:

أ. قائمة المركز المالي

تقوم قائمة المركز المالي على فكرة التوازن وفقاً للمعادلة الآتية :
الأصول = الحقوق

ويطلق على هذه المعادلة اصطلاح المعادلة المحاسبية الأساسية وهي تمثل تعبيراً رسمياً متعارفاً عليه عن مفهوم ثنائية الوجه، ويؤكد الواقع المحاسبي أن الإجراءات المحاسبية مشتقة من هذه المعادلة .

ب. قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل هي القائمة المالية التي تصور الدخل وعناصره ومحدداته في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقوم قائمة الدخل على المعادلة الآتية:
صافي الدخل (الربح) = الإيرادات - المصروفات

يرى الباحث أن دلالة المعادلة المحاسبية التي تقوم عليها القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي غير كافية للافصاح عن التعثر ، وذلك لأنها إجمالية قد تتضمن في طياتها اختلافات هيكلية لا تفصح عنها هذه المعادلات بوضعها الحالي في هذا يقترح الباحث أن تكون هذه المعادلات تفصيلية بالنسبة والأرقام معاً، ومن

ثم القوائم المالية التي يتم إعدادها بناءً على هذه المعادلات

٢. مدخل النسب المحاسبية

تعتمد النسب المحاسبية على تحليل الاتجاهات أفقياً ورأسيًا لاكتشاف التعثر ، وهذا هو الهدف من القوائم المقارنة التي تهدف بصفة رئيسية إلى تحليل الاتجاهات من خلال مقارنة نتائج الأعمال المالية لعدد من السنوات وفيما يأتى بعض مؤشرات الإنذار بتعثر الشركات . (Melanie, 1994, 175-185)

من خلال ذلك يمكن القول إن المعلومات الوراءة في القوائم المالية تعطي مؤشرات لها دلالة في معرفة التعثر في الشركات المساهمة ومنها على سبيل المثال أ. دلالة قائمة المركز المالي عن تعثر الشركات

تتمثل هذه الدلالة في انخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة، انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، وتدحرج نسبة السيولة إلى رأس المال العامل كبيرة في الاحتياطيات دون أن يقابلها استثمارات، زيادة التركيز على الأصول غير الملموسة، زيادة توزيع الديون الجارية، وزيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل، وانخفاض نسبة حقوق الملكية إلى الديون وتغيرات هامة في هيكل الميزانية .

ب. دلالة قائمة الدخل عن تعثر الشركات

تتمثل هذه الدلالة في انخفاض قيمة المبيعات ، ووجود فجوة كبيرة بين إجمالي وصافي المبيعات، زيادة التكاليف مع انخفاض هامش الربح، وزيادة نسبة المصاريق الثابتة إلى المبيعات أو زيادة إجمالي الأصول بالنسبة للمبيعات والأرباح.

يرى الباحث أن المؤشرات المحسوبة أو المالية الدالة على التعثر أو الأزمة لقياسه يجب أن تستوفي أركان عدة هي المدول، التكامل، الموضوعية، البعد الزمني، والحركة أو ديناميكية المؤشر المحاسبي .

وفي ضوء هذه الأركان التي اقترنها الباحث لما يجب أن يكون عليه المؤشر المحاسبي للإفصاح عن التعثر أو قياسه . فإن أهم الانتقادات الموجهة إلى مدخل المؤشرات في المحاسبة ما يأتي :

١. إن النسبة المحاسبية لها دلالة عامة عند مقارنتها بالنسبة للمعيارية فقد تنخفض هذه النسبة المعيارية ومع ذلك فإنه عند مقارنتها فيما يخص بالتعثر نجد أنها نسبة كافية وملازمة لأنها تلي المشروع من التعثر ، والعكس صحيح فقد تكون نسبة مجمل الربح المحققة تفوق المعيارية، ومع ذلك إذا ما تم مقارنتها فيما يتعلق بالتعثر نجد أنها نسبة غير كافية وغير ملائمة ، إذ إن الشركة تحقق صافي خسارة، وهذا يدل على أنها يجب أن ننظر إلى التعثر نظرة تكاميلية وليس أحادية الجانب، وهذا يتطلب وجود نسبة لقياس التعثر تتكون من مجموعة متكاملة متراقبة من المؤشرات المحاسبية السابق الإشارة إليها .

٢. فيما يتعلق بالتعثر لابد أن تكون هناك نسبة واضحة ومحددة وصريرة

للإفصاح المباشر عن تعثر الشركات وليس دلالة غير مباشر ة مثل النسب المعيارية التقليدية، بحيث يمكن للمحاسب أن يقيس التعثر مباشرة عن طريق تحليل وفحص هذه القوائم المالية الأساسية .

٣. إن المؤشر المحاسبي هو عبارة عن بسط ومقام في زمن محدد وهي نسبة إجمالية ساكنة وليس حركية، ومن ثم فإن المؤشرات المحاسبية للتعثر بدلاً من القوائم المالية يجب أن تتحى المنحى التحليلي لهذه النسبة ، وبالتالي يجب تحمل النسبة إلى ربع سنوية أو شهرية حتى تعكس التغيرات الحادثة في دلالة القوائم المالية، كما أن المؤشرات المحاسبية التحليلية يجب أن تكون إنذاراً مبكراً من عدمه للإفصاح عن التعثر المالي.

٤. يجب على المحاسب أن يستخدم نسبة محاسبية يقيس بها مدى الفعالية الإدارية في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية الموضوعة تحت تصرف الإدارة ، على سبيل المثال مؤشر لقياس فعالية الإدارة المالي ، وفعالية الإدارة الإدارية وفعالية الإدارة البيئية .

وتعد الفعالية والتعثر وجهين لعملة واحدة، فإذا كانت هناك فعالية كاملة فلا يكون هناك تعثر ، وإذا كانت نسبة فعالية الإدارة ٥٨٠% فيكون التعثر ٢٠% .

وتقاس نسبة الفعالية من عدمه عن طريق القياس المحاسبي لاختلالات الهيكلية، مثلاً إذا كان هناك اختلال في السيولة بنسبة ١٠٠٪ تكون نسبة الفعالية ٠٪ وإذا كانت نسبة الاختلال ٦٠٪ تكون نسبة الفعالية ٤٠٪، ولذلك فإن الفعالية والاختلالية والتعثر مفاهيم متكاملة مع بعضها البعض ومتعارضة مع بعضها البعض .

وبذلك من الممكن أن يلجأ المحاسب إلى التحليل المحاسبي ثلاثي الأبعاد، بعد متعلق بالفعالية، وبعد يتعلق بالاختلافات الهيكلية، وبعد يتعلق بالتعثر، ويطبق على هذا التحليل ثلاثي الأبعاد قانون الاحتمالات المتعلق بقاعدة الأحداث المتنافية ، بمعنى أن ظهور إحداها يمنع حدوث الأخرى كما يمكن تطبيق قاعدة أو قانون الاحتمال المكمل .

٥. على المحاسب أن يشتق مؤشرات محاسبية متباينة التأثير بمعنى أن هناك، مؤشرات محاسبية يمكن أن تؤدي إلى تعثر أو تقضي على هذا التعثر ، مثل ذلك العلاقة بين معدل الربحية والمخزون والتعثر .

٦. يجب أن تعكس المؤشرات المحاسبية المستنبطية أو المستخدمة أهمية البعد الزمني قياس التعثر أو الإفصاح عنه ، وهذا يعني في المحاسبة عن التعثر أن البعد الزمني يلعب دوراً أساسياً فيه .

وعلى ذلك فإن النسب المحاسبية أو المؤشرات المحاسبية التقليدية لا تصلح ان تكون أداة موضوعية ومتكلمة وحركية ذات بعد زمني للإفصاح عن التعثر وقياسه مما يتطلب ضرورة استخدام هذه النسب بعد إعمال النماذج الكمية عليها .

٣. مدخل النماذج الكمية لقياس التنبؤ بالتعثر

يعتمد هذا المدخل على بناء نماذج كمية تقوم على استخدام النسب المالية بطريقة أفضل من المدخل التقليدي السابق ، ومن أهم هذه النماذج إنموذج Beaver وإنموذج Z.Score لقياس التعثر والتنبؤ به (Peter, 1985,529) و فيما يأتي توضيح لكل منها :

١. يعتمد إنموذج Beaver على متغير واحد أو نسبة مالية واحدة بوصفها وسيلة لقياس التعثر لأي منشأة، هذه النسبة تختلف من صناعة إلى أخرى أو لكنها ترتبط بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها .

وتتلخص خطوات بناء إنموذج التقسيم الثنائي ذي النسبة المالية الواحدة في : تكوين عينة من المنشآت التي تعرضت للعجز المالي في الماضي (في سنة أو سنوات سابقة) تسمى المجموعة الأولى، ومجموعة من المنشآت المشابهة في نوع النشاط وحجم الأموال أو الأصول المستثمرة .

اختيار نسبة مالية و احدة (متغير واحد) يستخدم مدخلات لبناء الإنموذج، ويفضل أن تكون هذه النسبة مرتبطة ارتباطاًوثيقاً بقدرة المنشآت على الاستمرار ، لكي تفصح عن مدى تعرض المنشآت لأة التعثر المالي من عدمه وفي سبيل ذلك يمكن اختيار عدة نسب مالية يفترض ارتباطها بقدرة المنشآت على الاستمرار، ومن أهم هذه النسب، نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون المستحقة على المنشآت ، نسبة مصروفات التشغيل إلى إيرادات النشاط، صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسومة على فوائد القروض وتسمى بنسبة التغطية. ويتم اختبار مدى ارتباط كل نسبة بقدرة المنشأة على الاستمرار باستخدام معامل الارتباط ويتم اختيار النسبة المالية التي تحقق أعلى درجة ارتباط بالتعثر المالي ، وستستخدم هذه النسبة في بناء الإنموذج .

٢. إنموذج Z- Score (التمان) لقياس التعثر والتنبؤ به (شاكر، ١٩٨٩، ١٢١) يعد إنموذج Z-score صورة متطرفة من نماذج التبويب الثنائي ذات النسب المالية المعقدة والتي تستخدم في القياس والتنبؤ بالتعثر المالي .

يهدف إنموذج Z-score إلى الوصول إلى نسبة مالية مركبة من عدة نسب مالية ومرجحة بأوزان ترجيحية، وتعد مقياساً أو معياراً في صورة كمية يمكن بوساطته التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تتعرض للتعثر المالي والتي لن تتعرض له ويأخذ إنموذج Z-score الصيغة الآتية :

$$Z= Q1X1+Q2X2+Q3X3+Q4X4+ Q5X5$$

ويكون الإنموذج من المتغير التابع (Z) هو عبارة عن دالة هدف تمييز خطية، تجنبابة مقياس عام للتمييز بين الوحدات الإقتصادية التي تتعرض للتعثر المالي والتي لن تتعرض له والمتغير التابع (Z) عبارة عن نسبة معيارية يمكن الحصول عليها من خلال تحديد المتغيرات المستقلة لــ نموذج وكذلك المعاملات الفنية له، والمتغيرات المستقلة عبارة عن عدد من النسب المالية التي تستخرج من بيانات القوائم المالية المنشورة، ويرمز لها بالرموز الآتية :

- X1: النسبة المالية الأولى
X2: النسبة المالية الثانية
X3: النسبة المالية الثالثة .
X4: النسبة المالية الرابعة .
X5: النسبة المالية الخامسة .

أما المعاملات الفنية فهي عبارة عن الأوزان الترجيحية للنسب المالية المستخدمة متغيرات مستقلة ويرمز للمعاملات الفنية لإنموذج طبقاً لصورة العامة السابق الإشارة إليها بالرموز التالية :

(Q5, Q4, Q3, Q2, Q1)

وبالإجاد أو تحديد المتغيرات المستقلة والمعاملات الفنية لإنموذج يمكن بناء الإنموذج والوصول إلى قيمة المتغير التابع (Z) الذي يمثل مقياس في صورة كمية ، ويعد نقطة الفصل والتمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تتعرض للتغير المالي .

تقييم مدخل النماذج الكمية للقياس و التنبؤ بالتعثر

١. تقييم إنموذج Beaver: يتمثل تقييم الباحث لإنموذج Beaver في أن هناك مجموعة من المحددات يمكن بلورتها في : (الجندى، ١٩٨٥، ٩١) إن حجم العينة اللازمة لبناء الإنموذج كبير نسبياً يحتاج إلى وقت وتكلفة وجهد، اذ يتطلب ٦٠ وحدة إقتصادية على الأقل ، نصفها سبق أن تعرض للتعثر والنصف الآخر لم يسبق له التعرض للتعثر، ويرى الباحث أنه بإنشاء وزارة خاصة لشركات قطاع الأعمال العام ، فضلاً عن خدمات الانترنت يمكن تقليل جهد وتكلفة اختيار العينة.

يعد إنموذج Beaver أحدى الأبعاد ، ليعتمد على نسبة مالية واحدة ، وأنه من الصعب أن يقيس نسبة مالية واحدة - دون بقية المتغيرات - للتعثر المالي للشركات.

ل هناك نسب ملخصصة يتم الاعتماد عليها في بيان درجة ارتباط النسب المالية بالتعثر المالي.

للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام إنموذج Beaver يمكن وصفه بأنه ذو طبيعة بعيدة، أي بعد حدوث التعثر شللوكات عينة الدراسة شركات أجنبية ، وما ينطبق عليها ليس بالضرورة ينطبق على الشركات الوطنية

٢. تقييم إنموذج (الثمان) Z-Score

تعرض إنموذج (الثمان) لعدة انتقادات أهمها (Russell and Joseph, 1995, 1-183) الانتقاد المتعلق بحجم العينة ما زال قائماً أن اختيار النسب المالية التي تستخدم بوصفها متغيرات أو مدخلات لبناء الإنموذج Z-Score لم يتم على أساس علمي، اذ لم يوضح مستخدم الإنموذج مبررات الاختيار و هل هذه النسب المالية مرتبطة بالتعثر المالي أم لا ؟

ويرى الباحث أن الأساس العلمي الذي يبني عليه إنموذج التعثر يتمثل في مجموعة المؤشرات المحاسبية المتكاملة المستقلة من أرقام محاسبية تعكس الأنشطة والعمليات والقرارات كافة التي أخذتها الإدارة، و من ثم فإن استخدام هذه الأرقام

بوصفها مدخلات للانموذج تعد أساساً علمياً سليماً في بناء هذا الانموذج . تبويب النسب المالية إلى ٥ مجموعات هي نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب حقوق الملكية ونسب اليسر المالي، ونسب النشاط، واختيار نسبة مالية واحدة من كل مجموعة بوصفها متغيرات عند بناء الإنموذج.

وجود ارتباط داخلي بين النسب المالية المستخدمة بوصفها متغيرات عند بناء الإنموذج وهذا ما يعرف بظاهرة الازدواج الخطي والتي تؤدي إلى أن يكون ارتباط النسب المالية (المتغيرات) بالتعثر المالي ارتباطاً خاطئاً ، كما أن إضافة أي نسبة مالية لها ارتباط مع نسبة مالية أخرى أن يجعل الإنموذج أكثر تمييزاً.

إن الانتقاد المتعلّق بأن التبؤ بالتعثر المالي باستخدام إنموذج Score Z يمكن وصفه بأنه تبؤ ذو طبيعة بعدية Expost أي بعد حدوث التعثر مازال قائماً.

الانتقاد بأن الشركات عينة دراسة (التمان) شركة أجنبية ما زال قائماً. حدد (التمان^(*)) فيما إجمالية للشركات المتعثرة والشركات المتوازنة والشركات^(*)، ولم يحدد أيها من النسب المالية يتعلق بالتعثر وأيّا منها مرتبطة بالتوازن .

لم يستطع التمان قياس التعثر أو التوازن بالمنطقة الرمادية^(*). الانتقاد المتعلّق بالمؤشرات المحاسبية المشتقة من القوائم المالية الأساسية خصوصاً قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، إذ الأولى قائمة تدفق والثانية قائمة موضع أي أن الأولى حركية ديناميكية والثانية ساكنة ، فكيف يمكن المساواة بين هذه المؤشرات المحاسبية .

مما سبق يتضح للباحث ما يأتي :

إن الماجماع العلمية و المهنية لم تتحدث عن التعثر بشكله المتكامل ومن منظور محاسبي .

أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين الأكاديميين والتطبيقيين على تعريف موحد للتعثر من المنظور المحاسبي .

إن القوائم المالية في مجلتها لا توفر صورة كافية وكاملة للافصاح عن التعثر مما يحتم ضرورة وجود مؤشرات محاسبية بعينها .

وبذلك يتحقق الفرض الأول من أنه لا يوجد في الفكر المحاسبي الحالي مدخل متكامل لقياس التعثر والتبؤ به .

عناصر الإنموذج المحاسبي المقترن للتبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة

حاولت الماجماع العلمية و المهنية الوصول لمدخل متكامل للتبؤ بتعثر الشركات (Thomes F Kevin, 1-42) إلا أن هذه المحاولات لم تؤد إلى مدخل متكامل لقياس والتبؤ بتعثر هذه الشركات، ويتناول الباحث محاولة التبؤ بالتعثر محاسبياً بالشكل الآتي :

أولاً - مفاهيم المدخل المحاسبي المقترن وأهدافه

بعد وضع الأهداف وتحديدها يعبر نقطة البدء في المدخل المحاسبي المقترن، ويتم تحديد الأهداف والنتائج التي يجب تحقيقها والفرض والمبادئ التي يتم الاسترشاد بها لتحقيق الأهداف ، ويمكن صياغة أهداف ومفاهيم المدخل المحاسبي المقترن على النحو الآتي :

١. أهداف المدخل المحاسبي المقترن وتمثل في الآتي :

زيادة كفاءة وفاعلية البيانات والمعلومات المحاسبية للتبؤ بتعثر الشركات ، وتفعيل دور المحاسب من خلال مجموعة من المعادلات التفصيلية بالأرقام والنسب التي تعكس دورها درجة التعثر مما يزيد من كفاءة وفاعلية البيانات المحاسبية للحكم على درجة التعثر التي تواجهها هذه الشركات .

بالإفصاح المحدد الواضح ذو الدلالة لى التعثر في الشركات، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية أكثر قدرة ودرأة ووعياً بهذا التعثر وأثره على استمرارية أو عدم استمرارية هذه الشركات .

تزيادة دلالة القوائم المالية الأساسية على التعثر عن طريق البيانات والمعلومات التي توفرها هذه القوائم ، مما يؤدي إلى تفعيل دورها في الإفصاح عن التعثر والتنبؤ به.

ث. زيادة مساحة الخدمات التي يقدمها علم ومهنة المحاسبة لجمهور المستخدمين ليعد بذلك إضافة للخدمات التي يقدمها علم ومهنة المحاسبة لـ جمهور المهنة مما يزيد من درجة قبول مهنة المحاسبة .

ج. توفير خاصية التنبؤ المبكر عن تعثر الشركات مما يتيح للأطراف المرتبطة مصالحها بهذه الشركات اتخاذ الإجراءات والقرارات الوقائية كافة لمنع حدوث هذا التعثر أو لمحاولة علاجه لقليل الآثار الضارة .

و. تتمية لهي المحاسبى للإدراة عن التعثر وأهمية معالجته ، وذلك لزيادة درجة الإقناع لديها باتخاذ الإجراءات والقرارات الوقائية كافة للحد من التعثر أو القضاء عليه، وهذا يؤدي لإقناع الإدراة بما يجب عليها القيام به تجاه هذا التعثر، لتخفييف الآثار الناتجة عنه .

ز. توافر مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي يمكن للأطراف الداخلية والخاصة أن تستخدمها ركيزة الحكم على تعثر الشركات من عدمه.

التقرير عن التعثر من المحاسب لإدارة الشركة بناءً على الأقسام التي يستقيها من القوائم المالية، وهذا يجعل مدقق الحسابات الخارجي يؤكّد في تقريره وجود التعثر من عدمه لمستخدمي التدقيق الخارجي، ويقلل من فجوة التوقعات في علم التدقيق ويقلل الفارق بين ما يقدمه المدقق ون الخارجيف وما يتوقعه مستخدم و التدقيق الخارجي من المهنة (Veroika, 1996,241-288)

مفاهيم المدخل المحاسبي المقترن

أ. مفهوم الاختلالات الهيكليّة للقوائم المالية الأساسية (اختلال هيكليّة رأس المال

واختلال السيولة)

بـ. مفهوم الاختلال التسويقي (عدم القدرة على تحقيق مبيعات تغطي النفقات التشغيلية لتحقيق أرباح).

ت. مفهوم اختلال نمط التكاليف (ارتفاع التكفة الثابتة للتشغيل ارتفاعاً كبيراً بالنسبة للتكلفة المتغيرة).

ثـ. مفهوم انخفاض الربحية وتزايد الخسارة وتراكمها (ظهور رقم كبير للخسائر في جانب الأصول).

جـ. مفهوم الإفصاح الكافي عن التعثر في القوائم المالية الأساسية .

ح. مفهوم الوعي المحاسبي عن التغثّر والإيمان به (زيادة الحس والوعي المحاسبي وزيادة رشد الإدراة، وتلافي الضغوط الناتجة من أعضاء الجمعية العامة ومساهمي).

ز. مفهوم الانعكاس المحاسبي للتعثر (الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية تم عن نواحي الاختلالات الهيكلية في الأنشطة والوظائف والمهام المختلفة بالشركة .

ثانياً - فروض ومبادئ المدخل المحاسبي المقترن

١- فرض المدخل المحاسبي المقترن

أ. فرض حتمية قياس التعثر والتتبؤ به ويعني ضرورة قياس التعثر والتتبؤ به بالشركات، إذ إن كل شركة تمثل خلية حية من خلايا الاقتصاد القومي، وضرورة إيقاعها فعالة وناجحة يع د أمراً حيوياً، وهذا بدوره الذي يوجب قياس التعثرا، يمكن الشركة من تجنبه أو علاجه لتقليل آثاره الضارة ، وتعد هذه مهمة حديثة من مهام المحاسب بهذه الشركات ، إذ إن تقويم المجتمع يعتمد في جزء كبير على أنجاح هذه الشركات وتدعمها تدعيمها مستمرة .

فريض توافق مصالح المستثمرين والإدارة مع أهداف الإفصاح عن الـ **تعثر** والتبنّى به وإمكانية قياسه وتزداد الأهمية عندما يكون هؤلاء المـ **ستثمرين** هم المجتمع بجميع أنماطه ، وهذا يوجب الإفصاح عن التعثر لصالح هؤلاء المستخدمين ولصالح المجتمع بشكل عام .

تفرض توافر معايير المحاسبة عن التغuther والإفصاح عنه والتتبؤ به ، ونجد أن الفكر المحاسبي الحالي لم يقدم لنا معايير للمحاسبة عن التغuther وظللت المحاولات فردية ولم تخرج بإطار متكامل عن هذه المعايير، ويتطلب الواقع العلمي والعملي للمحاسبة ضرورة تواجد إطار متكامل لمعايير المحاسبة عن التغuther . ففضل الإفصاح عن التغuther يتسبق وتحقيق الشركة لأهداف الـ نمو والتطور، اذ إن قياس التغuther والإفصاح عنه والتتبؤ به يعـد دلالة من دلالات الإدارة الرشيدة ، ويستوجب حسن الاستخدام للموارد الموضوعة تحت تصرفها سوـاء كانت بشرية أو مالية أو مادية.

جـ. فرض التفاعل المستمر بين المحاسبة ومشكلات المجتمع.

النتائج والتوصيات

على ضوء ما سبق فقد توصل الباحث الى النتائج الآتية:

١. من المنظور المحاسبي يعكس التعثر انعدام التوازن بين مجموعات القوائم المالية وبعضاها البعض، و عدم التوازن بين المجموعات النوعية لإحدى جوانب القوائم المالية الأساسية، وبين جانبي القائمة المالية الواحدة .
٢. لا تتضمن معايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن التعثر أو إمكانية قياسه أو التنبؤ بحدوثه .
٣. لا توفر المؤشرات المحاسبية دليلاً موضوعياً متكاملاً لتعثر الشركات.
٤. هناك ضرورة لوجود مدخل محاسبي متكامل لقياس التعثر والتنبؤ به والإفصاح عنه ليحقق الموضوعية، والتكامل، وبعد الزمني.
٥. ينوي استخدام المدخل المحاسبي لقياس التعثر والتنبؤ به بالإفصاح الدال على التعثر، وتوفير أدوات الإنذار المبكر عن التعثر في الشركات.
٦. وتنتمي مفاهيم المدخل المحاسبي المقترح في مفهوم الاختلالات الهيكلية للقوائم المالية الأساسية، وانخفاض الربحية وتزايد الخسارة ، والإفصاح الكافي عن التعثر في القوائم المالية الأساسية، ولوعي المحاسبى للإدارة عن التعثر، و الانعكاس المحاسبي للتعثر .
٧. فروض المدخل المحاسبي المقترح تتمثل في فرض حتمية الإفصاح عن التعثر والتنبؤ به وقياسه وتحقيق أهداف المستثمرين وأهداف الشركة في النمو والتطور وإمكانية التقرير عن التعثر .
٨. والتوصيل الفعال في المحاسبة عن التعثر والنفعية وقياس الموضوعي والفاعل بين مستخدمي القوائم المالية والشركات، وقياس الموضوعي، تتبع أدوات المحاسبة، والإفصاح الكافي والإذار المبكر، والتكلفة والعائد، والتنبؤ الفعال عن التعثر .
٩. ويقوم محاسبو الشركة بإعداد تقرير عن التعثر في نهاية السنة المالية لزيادة أهمية البيانات المحاسبية .
١٠. يعد الانموذج الوصفي من النماذج الأساسية لقياس التعثر والتنبؤ به.
١١. لمدخل المحاسبي المقترح المنطقة الرمادية عند (التمان)، وهي المنطقة غير المحددة مالياً باشتراك مجموعة مؤشرات محاسبية لقياس التعثر وقياس التوازن والتنبؤ بها.
١٢. وهناك توافق بين مؤشرات الدراسة المالية في تحديد الشركات المتعثرة والمتوازنة وبين مؤشر (التمان) .

ومن خلال هذه الاستنتاجات يتقدم الباحث بالتوصيات الآتية :

١. هناك ضرورة لإنشاء لجنة محاسبية متخصصة تابعة لهيئة الرقابة العامة لمتابعة التعثر في الشركات وكيفية إصلاحها تتشكل من التخصصية في

- الجامعات المحاسبية والإدارة والاقتصاد والوزارات المتخصصة بين (وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، وزارة الصناعة).
- ٢ تطبيق المدخل المحاسبي ا لمقترح، زيادة كفاءة وفعالية البيانات المحاسبية للدلالة على التعثر، لفت نظر إدارة الشركة إلى نواحي التعثر لتلافيها وتوفير التوازن اللازم .
٣. تطبيق إنموذج (التمان) المطور بوصفه أداة علمية فاعلة لقياس التعثر والتتبؤ به على جميع الشركات .
٤. إنشاء معيار محاسبي دولي لقياس التعثر والتتبؤ والاسترشاد به.
٥. ضرورة اهتمام جمعية المحاسبين وجمعية المدققين بموضوع تعثر الشركات وكيفية قياسه والتتبؤ به حتى تصبح مهنة المحاسبة أداة لخدمة مستخدميها ولخدمة المجتمع .
٦. تطبيق المحاسبة عن تعثر الشركات تزيد من درجة الوعي لدى إدارة المنشأة ومستخدمي القوائم المالية مما يزيد من فعالية الرقابة على أعمال هذه الشركات .
- ضلورة أن يقوم المراجع الخارجي المستقبل تقرير عن الشركة من عدمه بناء على المدخل المحاسبي المقترن للعرض على إدارة الشركة ضمن مجموعة القوائم المالية الأساسية وهذا يؤدي إلى متانة الموقف المالي للشركة أو ضعفه، لمعالجة التعثر من قبل الإدارة قبل أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الشركة.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. محمد أحمد البدوي الباز، دور نظم المعلومات المحاسبية في تشخيص علاج التعثر المالي للمشروعات، بحث مقدم للندوة الأ學يمية التطبيقية عن المشروعات المتعثرة أسبابها وعلاجهما، بالاشتراك بين البنك الأهلي و مكتب شوقي و شركاه ، ١٩٨٩ .
٢. محمد سمير كامل، الأصول العلمية للتمويل، بدون ناشر ، ١٩٨٦ .
٣. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢ .
٤. نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، التشخيص، التتبؤ، العلاج منهج تحليلي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ .
٥. نجيب الجندي، التتبؤ بالعجز المالي للمنشأة باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٩٨٥ ، العدد، الأول.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Alt man E. " Corporate Financial Distress " John Wiley and sons . Inc , 1983
2. Altoona E .and Thomas P. "Evaluation of Accompany As Aging Concern " The Journal of accountancy 1974 ; December
3. Beaver W. "Financial Ratios As Predictors of Failure" .Journal of Accounting Research 1966; Vol.

4. Gordon M "Towards a Theory of Financial Distress Journal of Finance 1971; May.
5. Humphrey, Moizer P and Turkeys. "The Audit Expectation Gap in Britain: An Empirical Investigation", Accounting and Business Research, 1993, Vol. 23.
6. James A; Paul N. And David T."Funds Flow Components, Financial Ratios and Bankruptcy "Journal of Business and Accounting 1987 ; Vol. 14.
7. Jenny C. and Colin M. "Financial Reform In Eastern Europe: Progress with the Wrong Model" Center of Economic Policy Research Discussion Paper 1991; Vol. 44.
8. Jim B; Michael H. and Stuart S. "Improving The Governance of New Zealand's state?- Owned Enterprises ". Agenda 1998 ; Vol. 5.
9. Joseph T. and Robert V."An Empirical Investigation of Association Between Financial Ratio use and small business success". Journal of Business Finance and Accounting 1986; April.
10. Melanie J. "Financial Sector Reform In Structural Adjustment Programmers "William Vied. Negotiating Structural Adjustment In Africa . Portsmouth , N.H. Heinemann ;London : Currey ; Association with the United Nations Development Programmer 1994.
11. Peter C. "Financial Distress : Comparative Study of Individual Model And Comparative Study of Individual Model and Committee Assessment ."Journal of Accounting Research 1985; Vol.23.
12. Russell M. and Joseph S. " Improving State Enterprise Performance : The Role of Internal and External Incentives" . Technical paper No. 306. Washing ton , D.C. World Bank 1995.
13. Thomas H. And Kevin M. "Financial Sector Development Policy : The Importance of Reputation Capital and Governance". Stanford Graduate School of Business Research Paper 1995; Dec.
14. Veronica K." Privatization and Restructuring of Enterprises : Under Insider or Outsider Control"? Simon C;ed. Conflict and Change in The Industrial Enterprise . Management and Industry in Russia Series 1996; Vol. 2. Cheltenham , U.K. Began Distributed by Assignee, Book Field , Vt.